



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي 2019

العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية:
السياسة، والتاريخ

تونس: 21 – 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

ورقة مرجعية

عرفت مجتمعات عديدة منذ سبعينيات القرن العشرين تجارب عدالة انتقالية مختلفة؛ وذلك في أعقاب مراحل صراع أفرزت إرثاً من الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان. وشملت تلك الانتهاكات جرائم حرب جماعية وجرائم ضد الإنسانية وعمليات القتل العمد خارج نطاق القانون والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها، وهي انتهاكات وردت في القوانين الوطنية أو القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومثل هذا الإرث عبئاً ثقيلاً على الذاكرة الجماعية، خاصة على ذاكرة الفئات المتضررة في فترات الصراع.

وجدت الشعوب نفسها أمام خيارات عديدة لمعالجة ذلك الإرث (التحكيم، والعدالة الجزائية ... إلخ)، رجحت منها في النهاية خيار العدالة الانتقالية باعتباره الخيار الأفضل؛ وذلك لتحقيق أهداف رئيسة أهمها: إنهاء ثقافة الإفلات من العقوبة، ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وتحقيق مصالحت وطنية جامعة تحفظ وحدة المجتمعات الوطنية وترسي أسس النظام الديمقراطي المنشود إلى جانب الاعتراف بكرامة الإنسان، ومصالحة الشعوب والأفراد مع تاريخهم وحاضرهم، وعلاج جراح الذاكرة حتى تنتقل إلى ذلك الوضع الذي تكون فيه الذاكرة سوية، وفق تعبير الفيلسوف الفرنسي بول ريكور⁽¹⁾. ولا يحقق ذلك المبتغى الإفراط في الذاكرة والغوص في «وحل» الماضي واستحضاره على نحو مستمر، ولا الإفراط أيضاً في النسيان وتجاهل الماضي.

قامت العدالة الانتقالية، وهي عملية سياسية في الأساس، على تضافر جهود الساسة وناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني فضلاً عن مساعدة المنظمات غير الحكومية والجماعة الدولية، وصارت لها عدة أركان غدت معروفة، هي: الحق في الحقيقة عبر تأسيس لجان كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة للضحايا، والتعويض سواء الفردي أو الجماعي، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو النزاعات الداخلية المسلحة وذلك لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات. فضلاً عن أن حالات كثيرة شهدت إجراء مصالحت وطنية شاملة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وإعادة البناء الاجتماعي بعد سنوات طويلة من الحروب الأهلية أو النزاعات الداخلية.

ويمثل هذا النموذج من العدالة في المراحل الانتقالية بديلاً من النموذج/ الشكل التقليدي للعدالة الذي يتعذر تطبيقه بسبب حالة انعدام الثقة التي تسود المجتمع تجاه الدولة ومؤسساتها القضائية وتجاه الأنظمة السياسية. كما تعتبر هذه المقاربة للعدالة في المراحل الانتقالية مقاربة شاملة أو كلانية Holist تنشأ إعادة مصالحة المجتمع مع نفسه وتحقيق تغيير عميق وجذري ليس على الصعيد القانوني فقط وإنما أيضاً وبالأساس على الصعيد السياسية والثقافية والاقتصادية والسيكولوجية، وذلك مقابل المقاربة التجزئية أو التفريديّة Individualist التي تفضل معالجة حالة بحالة وتحصر مجال العدالة الانتقالية في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضمن فترة تكون وجيزة عموماً.

عرفت الدول العربية بضع تجارب محدودة للعدالة الانتقالية افتتحها المغرب عام 2004 بـ «هيئة الإنصاف والمصالحة»، لكنها بقيت محدودة التأثير على المستوى العربي لأنها لم تترافق مع أي انتقال سياسي. كما أنها لم تطبق إجراءات العدالة الانتقالية كلها وأهمها العدالة للضحايا، وذلك على الرغم من أهميتها عربياً وعالمياً خاصة لجهة ما أنجزته على مستوى كشف الحقيقة، وكشف حالات الاختفاء القسري التي تم تحديدها، وتطبيق مفهوم التعويضات الفردية والجهوية، وأخيراً تخصيص عدد من المواقع بوصفها مواقع ضمير كما يطلق عليها، وتحويل عدد من السجناء إلى متاحف بهدف ضمان بقاء الذاكرة الجمعية حية فيما يتعلق بانتهاكات الماضي.

1 Paul Ricœur, *La mémoire, l'histoire, l'oubli* (Paris: Le Seuil, 2000), pp. 539 - 602.

غير أن الحاجة إلى تطبيقات العدالة الانتقالية في العالم العربي على الصعد السياسية والحقوقية والقانونية ازدادت في المجتمعات العربية، خاصة بعد الثورات وعمليات الإصلاح التي شهدتها الدول العربية عام 2011. وكانت تونس أول دولة عربية تبدأ مساراً رسمياً للعدالة الانتقالية متمثلاً أولاً في تخصيص وزارة للعدالة الانتقالية، ثم تأسيس ما يسمى «هيئة الحقيقة والكرامة» التي نجحت في عقد عدد كبير من جلسات الاستماع العمومية شملت ضحايا، كما أنها شملت عدداً من المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وتواجه هذه الهيئة اليوم تحديات كبيرة تهدف إلى تعطيل عملها. وقد واجهت كل تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم تحديات وصعوبات خلال عملها كانت تهدف إلى تشييط عملها ونتائجها أو إحباطها. وبناء عليه، يجب أن تفهم هذه التحديات في إطار صيرورتها التاريخية.

كما كان هناك مسار للعدالة الانتقالية في ليبيا خلال فترة حكم المجلس الوطني الليبي، وفي اليمن ما بعد الثورة خلال فترة الحكومة المؤقتة حيث تشكلت وزارة العدالة الانتقالية لكنها توقفت بسبب ظروف الحرب. وخاضت النخب السياسية في بعض البلدان الأخرى مثل لبنان وسورية والعراق والجزائر نقاشات متقدمة حول آليات العدالة الانتقالية وتطبيق إجراءاتها بعد فترات الصراع والحرب التي شهدتها تلك الدول وما خلفته من إرث ثقيل من الانتهاكات، وحول الطرق القانونية والسياسية المناسبة لتجاوز ذلك الماضي/ الإرث وترسيخ وحدة الجماعة الوطنية.

وعلى الرغم من أهمية ما تصبو إليه العدالة الانتقالية ونبله، فإنها لم تنجُ في عدة حالات من العثرات نتيجة سياقات ضاغطة واختيارات غير صائبة عمد إليها شركاء المشروع أو خصومه على حد سواء، خصوصاً أن العدالة الانتقالية لا يمكن ردها إلى آليات قانونية وقضائية ومسارات معنية بتحقيق العدالة في بعدها الإجرائي فقط. إن هذا الشكل من العدالة يركز أيضاً على آليات غير قضائية تثير في كثير من الأحيان مسائل ذات صلة بأسس بناء الجماعة الوطنية وصياغة هويتها، خاصة حينما تعيد تلك الآليات مساءلة الذاكرة الجماعية⁽²⁾ والتاريخ معاً من أجل تمكين المجتمعات من حقها في معرفة الحقيقة وكشف اللثام عما طُمس من انتهاكات وتحديد المسؤوليات. وتثير هذه الأمور عادة حفيظة الراضين/ المناوئين لهذا الشكل من العدالة وما تعتمد من آليات، فضلاً عن جيوب الصد والممانعة التي تبديها نخب وجماعات متنفذة وجماعات لوبي وبعض الأجهزة داخل مؤسسات الدولة (الجيش، والشرطة، والقضاء، والإعلام وغيرها)، وهو ما قد يضاعف مشاعر الغبن والإحباط لدى الضحايا وعائلاتهم ويعمق مخاوفهم من الرجوع إلى نطاقات الظلم والتهميش وانتهاك الحقوق خاصة حين يرون الانتكاسات التي تصيب مسار العدالة الذي يطالبون بتحقيقه أو اختزال نضالاتهم بنعتهم بـ «ضحايا»، أقصى ما يمكن منحه لهم هو جبر الأضرار.

واستناداً إلى أهمية موضوع العدالة الانتقالية وعلاقته بمسارات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي حول «العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة، والتاريخ، والذاكرة»، وذلك في العاصمة التونسية خلال الفترة 12 – 14 أيلول/ سبتمبر 2019. ويهدف المؤتمر إلى الوقوف على الأسس السياسية والقانونية لنظام العدالة الانتقالية، والبحث في الحالات التي طبقت خارج العالم العربي من حيث متطلباتها وآلياتها ونتائجها والدروس المستفادة منها، فضلاً عن دراسة التجارب والمحاولات العربية المختلفة لمعرفة إن كان نظام العدالة الانتقالية يمكن أن يمثل جزءاً من مداخل حل الصراعات أو معالجة حالات الانتقال المتعثرة إلى الديمقراطية التي يشهدها عدد من الدول العربية. ويولي المؤتمر التجربة التونسية اهتماماً خاصاً لأهميتها وتفردتها مستفيداً من مشاركة عدد كبير من الباحثين التونسيين في المؤتمر.

2 Maurice Halbwachs, *La mémoire collective* (Paris: Albin Michel, 1997).

محاور المؤتمر

المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

استناداً إلى الأسس النظرية والمفاهيمية والتجارب التاريخية للعدالة الانتقالية، يسعى هذا المحور إلى محاولة الإجابة عن عدد من الأسئلة، لعل أهمها: ما الأسس القانونية والأخلاقية والسياسية لنظام العدالة الانتقالية؟ وما أهداف العدالة الانتقالية؟ وما أركانها؟ وما مساراتها وآلياتها؟ وما الأدبيات الأهمية التي يعتمد عليها؟ وما دور الخصوصيات المحلية في إثراء هذا النظام (التاريخ المحلي، والتراث والثقافة، والخصوصيات الإثنية)؟ وإلى أي مدى ساهمت تلك الخصوصيات المحلية والسياقات الاجتماعية في تطوير آلياتها ومناهجها؟ وما دور الزعامات السياسية والروحية في تبني تلك التجارب وترسيخها؟ وهل توجد أنماط مثلها يمكن أن تلهم التجارب المختلفة للعدالة الانتقالية؟

المحور الثاني: العدالة الانتقالية: الذاكرة الجماعية، والحقيقة، والتاريخ

يركز هذا المحور على ما تثيره تجارب العدالة الانتقالية من إشكاليات عسيرة تؤثر في الاستقرار الاجتماعي وتؤدي أحياناً إلى صراعات خفية أو معلنة بين الأطراف المساندة والمناهضة لمسار العدالة الانتقالية، وذلك حينما تهدف لإعادة «اكتشاف الحقيقة» وترميم الذاكرة الجماعية (وحتى الفردية أحياناً)، وتدفع إلى «تدقيق التاريخ وتصويبه». وي طرح المحور عدة أسئلة، أبرزها: هل يمكن بناء الهوية الوطنية، أو إعادة بنائها، على قاعدة الاعتراف بالأخطاء والانتهاكات الجسيمة وانطلاقاً من المسؤوليات الأخلاقية التي يفرضها المجتمع على نفسه؟ وهل يمكن توحيد الفرقاء تحت راية الجماعة الوطنية وضمن السلم المدني من خلال الذاكرة الجماعية التي لا تنتصر لأمجادها وانتصاراتها فحسب وإنما عبر «الكفارة المشتركة» عن أفعالها السيئة أيضاً، ومن خلال الالتزام بعدم النسيان وعدم تكرار ما اقترف من مظالم في حق المواطنين؟ وكيف السبيل لتجاوز الحداد (المستحيل أحياناً) ومشاعر الظلم التي قد تغذي رغبات التشفي والثار المتحصنة في ذاكرة مكلومة والحيلولة دون استغراقها في الماضي؟ وهل استطاعت التجارب المختلفة، العربية وغيرها، في مجال العدالة الانتقالية التوفيق بين تحقيق منفعة هدوء الذاكرة، وواجب كشف الحقيقة وتحقيق العدالة؟ وما السبيل إلى الانفكاك من أسر المآسي والذكريات الأليمة من دون التضحية بالحقيقة؟ وما مقتضيات واجب الذاكرة حتى لا نسقط في أمراض الذاكرة ذاتها وانحرافات استخدامها من خلال سرديات مثقلة بالوجع والألم الذاتي؟ أليس التاريخ كما ذهب إلى ذلك بيير نورا ملكاً للجميع؟⁽³⁾ وما الذي يضمن أن يكشف التاريخ عن الحقيقة⁽⁴⁾ ومقاومة النسيان؟ أليس ثمة احتمال أن يغدو التاريخ أداة تلاعب وطمس يحتكره مقاولو الحقيقة التاريخية كما أشار بول ريكور؟

المحور الثالث: تجارب العدالة الانتقالية خارج العالم العربي: دراسة حالات مقارنة

يهتم هذا المحور باستعراض مختلف التجارب الدولية وفهم خصوصياتها والسياقات التي حفت بها، فضلاً عن تقييم مآلاتها وجدواها، وذلك في أميركا اللاتينية (تشيلي، والأرجنتين، وبيرو)، وأفريقيا (رواندا، وجنوب أفريقيا، وسيراليون وغيرها)، وآسيا (سريلانكا، ونيبال، وتيمور الشرقية وغيرها)، وغيرها. وسيكون من المفيد

3 Pierre Nora, *Les lieux de mémoire* (Paris: Gallimard, 1997).

4 Paul Ricoeur, *Histoire et vérité* (Paris: Seuil, 1955).

الإجابة عن الأسئلة التالية استناداً إلى تلك الحالات وبشكل مقارن: ما المؤسسات التي أوكلت لها مهام العدالة الانتقالية؟ وما منزلتها الدستورية والقانونية؟ وما هيكلتها؟ وما مهماتها؟ وما الموارد البشرية والمادية والرمزية التي توافرت لها؟ وما العقبات التي واجهت تلك الحالات؟ وما دور الضحايا والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؟ وما أثر المواقف الدولية والإقليمية فيها؟ ويمكن أن يتضمن هذا المحور أيضاً أوراقاً تناول بشكل مقارن موضوعات محددة، مثل: لجان الحقيقة وأثرها في المسارات السياسية؛ ورفع الدعاوى القضائية والمحاسبة؛ والتعويضات بأشكالها المختلفة؛ وإصلاح المؤسسات والترتيبات المؤسسية والقانونية والدستورية والثقافية المصاحبة لهذا؛ وتحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاعات وتحقيق الإصلاح السياسي وإنجاز الانتقال الديمقراطي؛ ودور الوسطاء المحليين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي؛ ودراسة الموارد البشرية والمادية اللازمة لإقامة نظام العدالة الانتقالية.

المحور الرابع: التجارب والحالات العربية

ينصب الاهتمام في هذا المحور على الحالات العربية حيث يتم التركيز على حالة «استعصاء» العدالة الانتقالية، أي غيابها أو تعثرها في السياقات العربية، كما هي الحال في اليمن ومصر وسورية والعراق ولبنان. وفي هذا السياق، يطرح المحور أسئلة، منها: هل تمثل العدالة الانتقالية إجابة عن أسئلة المصالحة والتعامل مع الماضي في تلك المجتمعات؟ وهل تساعد العدالة الانتقالية في وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة على مدى عقود وترسيخ ثقافة المساءلة والمحاسبة؟ وهل تفلح في التأثير في المسار السياسي خصوصاً في الدول التي تعثرت فيها عمليات الانتقال إلى الديمقراطية؟ ويمكن هنا أن تقدم دراسات حالة عن:

- مسار العدالة الانتقالية في المغرب من حيث تقييم تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة محلياً وآثارها على المستويين السياسي والقانوني في المغرب.
- محاولة العدالة الانتقالية في اليمن بعد الثورة وإمكانية بناء مسار للعدالة الانتقالية بعد انتهاء النزاع المسلح وتأثير ذلك في المسار السياسي.
- انتهاكات حقوق الإنسان في مصر: هل تمثل العدالة الانتقالية إجابة عن أسئلة التعامل مع الماضي والمصالحة واستعادة المسار الديمقراطي؟
- سورية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: هل ستتحقق العدالة الانتقالية على نحو يقضي على ثقافة الإفلات من العقاب السائدة على مدى عقود؟ وكيف يمكن إقامة نظام للعدالة الانتقالية في ظل حالة صراع دولي ومحلي وعدم وضوح تصور لشكل انتهاء النزاع المسلح؟
- العراق ما بعد داعش وتجربة الاجتثاث والمصالحة: هل تفلح العدالة الانتقالية في التأثير في المسار السياسي؟ أم أن العكس سيحدث مجدداً، أي تسييس تجربة العدالة الانتقالية بما يمنعها من تحقيق الصدقية المطلوبة لبلوغ أهدافها اجتماعياً وسياسياً؟
- تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا، وكيف يمكن بناؤها في ظل الصراع المحلي والقبلي على السلطة وعدم وجود توافقات سياسية بالحد الأدنى حول شكل المرحلة الانتقالية؟

- لبنان وتجربة المفقودين خلال الحرب الأهلية: لماذا لم تتوافر حلول قانونية أو دعم سياسي على مدى العقود بعد انتهاء الحرب؟
- الجزائر وتجربة الحرب الأهلية وقصة المفقودين.
- فلسطين واللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية لإدانة المجازر والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وتحديات ذلك وعقباته.
- دراسات مقارنة عن تجارب العدالة الانتقالية في أكثر من دولة عربية.

المحور الخامس: التجربة التونسية

يهتم هذا المحور بتجربة العدالة الانتقالية التونسية منذ نشأتها خياراً وطنياً توافقت حوله النخب السياسية، وقادته فيما بعد «هيئة الحقيقة والكرامة» التي أنشئت بقانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 الذي صدق عليه المجلس التأسيسي والتي أوكل لها مهمات البحث والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والممنهجة من غرة تموز/ يوليو 1955 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2013، معتمدة في ذلك على عدة آليات؛ مثل كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وجبر الضرر وحفظ الذاكرة وصولاً إلى المصالحة الوطنية. وتمثل هذه التجربة ركناً وظيفياً في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، ومع ذلك فإنها واجهت عدة عراقيل وتحديات ذاتية وموضوعية، ساهمت في إرباك أعمال هيئة الحقيقة والكرامة (عدم تعاون البعض من مؤسسات الدولة ومدّها بالرشيح لاستكمال مهمات البحث والتحقيق، وعدم صرف الميزانية كاملة عام 2014، والتصويت بعدم التمديد لها، والنزاعات الداخلية ... إلخ). كما لم يخلُ هذا المسار من صعوبات جمّة بسبب جيوب الممانعة العديدة والمناخ المناهض لأطروحة العدالة الانتقالية منذ نشأتها. يسعى هذا المحور إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما القوى السياسية والمدنية الوطنية والإقليمية التي ساهمت في تشكيل أطروحة العدالة الانتقالية في تونس مستبعدة خيارات وأطروحات أخرى؟ وما ملامح قانون العدالة الانتقالية ومنزلته الدستورية؟ وما أبرز ملامح الهيكل التنظيمي لهيئة الحقيقة والكرامة؟ وما مهماته؟ وما مدى نجاعته؟ وما مناهج التسيير واتخاذ القرارات وإجراءاتها؟ وما طبيعة الموارد البشرية والمالية التي وفرتها الدولة للهيئة؟ وكيف أثّرت في سيرورة أعمالها؟
- ما أبرز المواقف التي عبّر عنها الفاعلون السياسيون والمدنيون وأجهزة الدولة والمؤسسات الإعلامية من أطروحة العدالة الانتقالية ومن هيئة الحقيقة والكرامة تحديداً؟ وكيف أثّرت هذه المواقف في أعمال الهيئة ومسار العدالة الانتقالية؟ وما جملة القضايا التي أثّرتها الهيئة خلال جلسات الاستماع العلنية تحديداً (الخلاص اليوسفي، والاستقلال الداخلي، والاحتجاجات النقابية، والمحاکمات السياسية التي شملت التوجهات السياسية المختلفة: اليسار، والقوميون، والإسلاميون، والنقابيون والناشطون الحقوقيون...؟) ولماذا صدرت عن بعض النخب والفئات (مؤرخون، وإعلاميون، وسياسيون، وجمعيات ومجتمع مدني) ردات فعل عديدة مناهضة للهيئة والعدالة الانتقالية معاً؟ وهل يمكن للمناهج والتقنيات التي اعتمدها الهيئة (الشهادات، وحصص الاستماع...) أن تكون قرينة إثبات على ما وقع

من انتهاكات؟ وما مكانة هذه الشهادات الموجوعة في مسار إثبات الوقائع التاريخية؟ ألا تكون هذه السرديات الذاتية قد قامت، عن وعي أو بغير وعي، بشحن الرأي العام، على نحو زاد في تجذير الخلاف بين «الضحايا» و«الجلادين» وتأييده وجعل الجرح لا يندمل؟ أم ظل الأمر ملتبساً ولكل حقيقته؟ وهل أعادت العدالة الانتقالية إدماج ذكريات خاصة وفئوية (ذكريات جماعات سياسية وحقوقية ونقابية) لتغدو ذاكرة جماعية يتقاسمها الجميع؟

• ما خصوصيات التجربة التونسية في العدالة الانتقالية مقارنة بغيرها من التجارب الدولية والعربية؟ وهل أدرك مسار العدالة الانتقالية الأهداف التي حددها القانون؟ وما الحصيلة النهائية لعمل هيئة الحقيقة والكرامة، استناداً إلى جردٍ موضوعي؟ وهل تم إصلاح أجهزة الدولة حتى لا يتكرر ما وقع من انتهاكات؟ وكيف يمكن تثمين تلك التجربة رغم عيوبها ومراكمة منجز الهيئة حتى تدرك العدالة الانتقالية أهدافها من خلال آليات ومناهج أخرى قد تتواصل بعد إنهاء مهمات الهيئة وطلها بموجب القانون: سياسات إصلاح أجهزة الدولة، والذاكرة الوطنية، والتربية على العدالة الانتقالية وترسيخ قيمها؟

المحور السادس: العدالة الانتقالية: العقبات والتحديات

يهتم هذا المحور بما يتزامن مع العدالة الانتقالية من بروز فاعلين سياسيين واجتماعيين جدد يقفون بالمرصاد أمام تحقيق العدالة الانتقالية دفاعاً عن منافع اقتصادية وسياسية متباينة. وفي هذا السياق، يهتم هذا المحور بالدراسات المقارنة (من التجارب الدولية والعربية) التي تتناول أسئلة مثل: ما الأطراف التي تقف ضد العدالة الانتقالية؟ وما الآليات التي تعتمدها لعرقلة هذه العدالة؟ وهل تصدر تلك المواقف ضرورةً عن نخب النظام القديم بسبب أن العدالة الانتقالية ذاتها ستقوم بـ «تجريم» تلك النخب وتحميلها مسؤولية الانتهاكات؟ وما موقف أجهزة الدولة، وتحديداً أجهزتها الأمنية والعسكرية والقضاء والإعلام، من العدالة الانتقالية؟ وكيف أمكن التعامل مع تلك العقبات والتحديات في الحالات الناجحة؟ وما الدروس المستفادة منها؟ وما متطلبات إقامة نظام عدالة انتقالية يسهم في إقامة دولة العدل والقانون والمحاسبة في الحالات العربية؟ وكيف يمكن بناء توافقات واسعة حول مشاريع العدالة الانتقالية حتى تكون دعماً للانتقال الديمقراطي وترسيخاً لوحدة الجماعة الوطنية في الدول العربية؟

هذه جملة من المحاور يقترحها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حتى يحيط، قدر الإمكان، بقضايا العدالة الانتقالية وإشكالياتها المتعددة، وهو يدرك تماماً أنها مترابطة وأن فصلها ليس إلا إجراءً منهجياً.

قواعد المشاركة في المؤتمر

• يُعد الباحث مقترحاً بحثياً وثيق الصلة بموضوعات المؤتمر، وقضاياها، وأسئلته البحثية (من 700 إلى 1000 كلمة)، متضمناً خمسة أجزاء، هي: 1. موضوع البحث وإشكاليته، أو أسئلته البحثية؛ 2. أهداف البحث، وأهميته؛ 3. منهج البحث، والمداخل النظرية المقترحة؛ 4. هيكلية مقترحة للبحث؛ 5. قائمة مراجع أولية. وعلى الباحث أن يقدم، إلى جانب المقترح البحثي، سيرة ذاتية محدثة، وأسماء البحوث التي كتبها في المجالات ذات الصلة بموضوع المؤتمر إن وُجدت. يرجى استخدام استمارة المشاركة بمقترح بحثي، وهي متاحة على الرابط:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/8th-Democracy-Conference2019-Participation-Form.docx>

• تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية في موعد أقصاه 15 تشرين أول/أكتوبر 2018. وتخضع المقترحات للتقييم بمساعدة لجنة علمية مختصة.

• يُشترط أن يكون البحث أصيلاً، مُعدّاً على نحوٍ خاص للمؤتمر، وألاً يكون مُقتطعاً من رسالة جامعية تم تقديمها، أو نُشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية.

تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (من 7000 إلى 8000 كلمة؛ شاملة الهوامش والمراجع) التي وافقت على مقترحاتها في موعد أقصاه 15 آذار/مارس 2019، على أن تتقيد هذه البحوث بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث، وهي متاحة على الرابط التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchParticipation/Pages/SubmissionGuidelines.aspx>

• لا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائية على قبول مشاركة البحث في المؤتمر، إن لم تقر هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.

• يمكن الباحثين كتابة أوراقهم البحثية باللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية.

• يتولى المؤتمر تغطية نفقات التنقل والإقامة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث يُقدم في المؤتمر، وتُعد البحوث ملكية فكرية للمؤتمر، إذ جرى تقليد بنشر معظم هذه البحوث في كتاب المؤتمر.

• ترسل مقترحات المشاركة على العنوان الإلكتروني التالي:

democracyproject@dohainstitute.org